مراجعة التاريخ بين تمجيد العدوان وإدانة الروح الوطنية

أ. لطفي حاتم
عميد كلية القانون والسياسة
الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

1 : ـ المقدمة

شهد العالم بعد انهيار الدول الاشتراكية وسيادة العولمة الرأسمالية كثرة من الدراسات والبحوث التي تمجد الليبرالية الجديدة بعد ربطها بالديمقراطية وحرية الأسواق. وفي هذا السياق حاول كثرة من الباحثين تصوير انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي على انه انتصاراً باهراً للرأسمالية التي وحدت العالم بطورها الجديد المتسم بالعولمة المرتكزة إلى وحدة نمط أسلوب الإنتاج الرأسمالي.
لقد سارع بعض الباحثين لتقييم طبيعة العولمة الرأسمالية وعدها نهاية التاريخ. بينما استبدل البعض الأخر طبيعة الصراع الدائر بين العدالة واللامساواة إلى صراع بين الحضارات وانتقل فريق ثالث إلى مراجعة التاريخ بما يضمن إعادة الاعتبار لممارسات الحقبة الكولونيالية وجرائم الغزاة المحتلين.
في خضم المشهد الفكري / الثقافي السائد المتسم بانعدام الرؤية الفكرية يتحتم على الباحثين والأكاديميين الحريصين على البحث العلمي والراغبين بإخصاب الفكر العلمي بالثقافة الديمقراطية ذات البعد الإنساني مواصلة تطوير الدراسات النقدية الهادفة إلى كشف الجذور الحقيقية الكامنة وراء هذه الموجة الفكرية الصاخبة الرامية إلى تكريس علاقات التناحر والكراهية بين الناس على أسس دينية / أو عرقية / أو سايكلوجية.

2: ـ مشكلة البحث

إن الصعوبات الأساسية التي تواجه الباحث الناقد لمضامين الليبرالية الجديدة وتجلياتها السياسية والاقتصادية تكمن في ثلاث مشكلات أساسية الأول منها يتحدد في أن البحث النقدي في ظروفنا المعاصرة يعتبر ضرباً من العبثية بسبب الأفكار الجذابة التي تحملها الليبرالية الجديدة واصطفاف كثرة كاثرة من المثقفين مع شعاراتها البراقة. والثاني هو ندرة المؤسسات البحثية / الأكاديمية الحاضنة والمشجعة على إصدار تلك الدراسات النقدية الناقدة لطبيعة المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي . واخيراً أدى انهيار وتراجع الفكر الديمقراطي المناهض لسياسية النهب والقوة العسكرية أدى إلى محاصرة الدراسات و الأفكار الجديدة المناهضة للموجة الفكرية السائدة باعتبارها بضاعة فاسدة.

3 : ـ أهداف البحث

إن المشكلة الأساسية التي تتعرض لها دراسة الباحث لا تكمن في محاربة الليبرالية وأفكارها الإنسانية بل في تعرية الدوافع الحقيقية وراء توظيف مضامينها الفعلية الساعية إلى تكريس روح اللامساواة من خلال استخدام القوة وشرعنة العدوان على صعيد العلاقات الدولية. لهذا حاول الباحث جاهداً كشف الجذور الحقيقية للنزعات السلبية للطور الجديد من الرأسمالية المعولمة وتبيان أن شعارات الليبرالية الجديدة هي شعارات تستند إلى مصالح الشركات الكبرى وإنها ـ النزعات ـ ستقود بلا شك إلى إعاقة تطور البلدان المخلفة وتحويلها إلى شركات فرعية تابعة لها تشتد في ممارستها السياسية النزعة الإرهابية والتناحرات الطائفية / العرقية. الأمر الذي يعني خراب الحقوق الأساسية للإنسان وبالأخص منها حق الحياة والعمل والكرامة الإنسانية.

في هذا الإطار فإن أهداف البحث كما يزعم الباحث تكمن في محاولة إيجاد مجموعة من التوصيات التي تفتح الطريق أمام بناء علاقات دولية جديدة تستند إلى موازنة المصالح بين مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية بما يضمن صيانة حقوق الإنسان الأساسية في إطاراتها الوطنية.

4 : ـ أهمية البحث

على أساس أهداف البحث فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال التأكيد على ضرورة دراسة الماضي ووقائعه التاريخية بالترابط مع القوى الاجتماعية الصانعة له ومتابعة نمو تلك القوى وتطورها وصولاً الى انطفائها بروح علمية بعيدة عن النزعة الأيديولوجية التي تسم بحوث المحافظين الجدد الممجدة لشعارات الليبرالية الجديدة.

*عميد كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية المفتوحة .
في هذا السياق يرى الباحث أن هذه الدراسة تستهدف تعبيد الطريق أمام الإصلاح الديمقراطي العربي المرتكز على تعزيز وتطوير المصالح السياسية / الاجتماعية للإنسان المواطن وذلك من خلال مناهضة فرض الديمقراطية بنسختها الأمريكية المتسمة بنزعات التفكك والتخريب والحروب الداخلية كما هو جار في العراق.

5 : ـ خطة البحث

لقد اعتمد الباحث منهجية وصفية- تاريخية حاول من خلالها تأكيد رؤيته النقدية للتجليات الفكرية و المضامين السياسية لتيار المراجعة التاريخية عبر المفاصل التالية : ـ

المبحث الأول: الليبرالية الجديدة وتطور العلاقات الدولية

أ : ـ التيارات الفكرية وتخومها التاريخية: ـ
لقد تناول الباحث في هذا المفصل الطبيعة التاريخية للآراء والأفكار كونها نتاج للوقائع الاجتماعية الاقتصادية في المرحلة التاريخية الملموسة وبهذا المعنى يمكن القول إن لا توجد أفكار ثابتة ومقدسة.

ب : ـ تيار المراجعة التاريخية ومراكزه الثقافية: ـ
تضمن هذا المفصل استعراض لأهم المراكز الثقافية والمعاهد الحاضنة لليبرالية الجديدة وكذلك تيار المراجعة التاريخية وأوضح الباحث في هذا المجال ضخامة الدعم المالي والكم الهائل من المطبوعات التي تصدرها هذه المعاهد بحيث يمكن التأكيد على أن هذه المعاهد مجتمعة تشكل كارتيلاً ثقافياً بحثياً لا يوجد منافس حقيقي له في عالمنا المعاصر.

ج ـ المراجعة العدمية للتاريخ : ـ

تناول الباحث في هذا القسم أهم المفاصل الأساسية لتيار المراجعة التاريخية متوقفاً عند ازدواجية المعايير التي تستخدمها المؤسسات الثقافية الليبرالية عند تناولهم لهذا القضايا التاريخية وتأثيراتها على سير التطور اللاحق .

المبحث الثاني : ـ الليبرالية العربية الجديدة وجذورها الفكرية: ـ

تناول الباحث في هذا المفصل متابعة الجذور الفكرية / السياسية لليبرالية العربية وكذلك مواقعها في العملية التاريخية الجارية في بلداننا العربية وتوصل إلى أن هذا التيار الليبرالي العربي الناهض يفتقد إلى ميزتين أساسيتين أولهما غياب المرجعية الفكرية الوطنية / العربية لنشاطه الوطني وثانيهما غياب القاعدة الاجتماعية الساندة لنشاطه السياسي وبالتالي فان فعاليته العملية لا تتعدى سوى مظهراً من مظاهر النشاط الفكري .

الاستنتاجات والتوصيات :ـ

في هذا المفصل يطرح الباحث رؤيته الهادفة الى تطوير العلاقات الدولية وبنائها على أساس توازن المصالح الدولية الأمر الذي يفتح الطريق أمام الشعوب لدمج كفاحها الوطني بكفاحها الخارجي من خلال ربط الشرعية الوطنية الديمقراطية للحكم بالشرعية الدولية الديمقراطية وما يعنيه ذلك من بناء الحقوق الأساسية للإنسان المواطن على قاعدة وطنية / دولية ملموسة.

الهوامش والمراجع

المبحث الأول: الليبرالية الجديدة وتطور العلاقات الدولية

حملت الليبرالية الجديدة بنسختها الأمريكية الكثير من المنتجات الفكرية / السياسية / الاقتصادية التي رافقت الطور الجديد من التوسع الرأسمالي وقد تمثلت تلك المنتجات بجملة من المفاهيم الفكرية منها صراع الحضارات ، نهاية التاريخ ، نشر الديمقراطية . وشعارات سياسية أهمها حق تقرير المصير السياسي المرادف لحق الانفصال ومنها حقوق الإنسان ورفعها إلى مستويات عالمية، وأخري اقتصادية تمثلت بالدعوة إلى تأييد وحدة العالم الرأسمالي المستندة إلى وحدانية خيار التطور الرأسمالي وعولمته المتمثلة بحرية الأسواق والتجارة الدولية الحرة بعد تجريد الدولة من وظائفها الاقتصادية /الاجتماعية وأخيراً علاقات دولية جديدة تجسدت في التركيز على إضعاف مبدأ السيادة الوطنية وإعلاء شأن العقوبات الاقتصادية الدولية فضلاً عن مباركة العدوان والتدخل في الشئون الداخلية..... الخ من الموضوعات الفكرية السياسية المثيرة للجدل السياسي والفكري في حقول الثقافة الوطنية وبناء السياسة الدولية.
إن المنتجات الفكرية التي أفرزتها الليبرالية الجديدة تمحورت في مدرسة بحثية جديدة حملتها وروجت لها أوساط أكاديمية وسياسية ليبرالية وأعني بها مدرسة المراجعة التاريخية والتي عبرت عن تشكيل موجة جديدة من الدراسات التاريخية الهادفة إلى تبرير الحاضر انطلاقاً من تجاهل الجذور الاقتصادية / الاجتماعية لمنتجات الماضي الفكرية سياسية كانت ام اقتصادية .
بهدف حصر الرؤية النقدية الحالية لمضامين تلك المدرسة التاريخية يحاول الباحث متابعة المرتكزات الفكرية / السياسية / الاجتماعية لفكر المراجعين الجدد معتمداً في دراستها على ثلاث محاور أساسية يراها في المستويات التالية: ـ

المستوى الأول: ــ تاريخية منجزات القرن العشرين والجدل الفكري الصاخب الذي أحاط بمساراته.
المستوى الثاني: ـ طبيعة القوى الاجتماعية المحركة لروح المراجعة التاريخية.
المستوى الثالث: ـ المفاصل الأساسية التي تجري مراجعتها ارتباطاً بالطور الجديد من التوسع الرأسمالي.

وقبل التعرض إلى مضامين تلك المستويات دعونا نتوقف عند أهم المنتجات الفكرية التي تسعى العولمة الرأسمالية إلى ترسيخها في العلاقات الدولية والتي تعكس بدورها سمات المرحلة التاريخية السائدة في ظروفنا المعاصرة والتي يمكن تلخيصها بالمحددات التالية: ـ
أولاً: ـ تراجع العلاقات الدولية إلى مرحلة يمكن تسميتها بالكولونيالية الجديدة المتسمة باستخدام القوة العسكرية الرامية إلى فرض التوجهات السياسية / الاقتصادية المتوافقة ومصالح الاحتكارات الدولية. وما نتج عن ذلك من أثار سلبية يتصدرها تفتيت الدول الوطنية وتحويل تناقضاتها الداخلية إلى صراعات طائفية / عرقية.
إن النتائج السياسية / الاجتماعية لمرحلة الكولونيالية الجديدة والتي شكلت نقيضاً لسمات المرحلة الاستعمارية الأولى يمكن تلمسها في كثرة من المعطيات منها: ـ
ــ اختلاف طورا الكولونيالية القديمة والجديدة الناتج عن تباين مراحل تطور حركة رأس المال الدولية المتسمة بطور المنافسة من جهة, والعولمة المرتكزة على تداخل وترابط المصالح بين المراكز الرأسمالية واحتكاراتها الدولية من جهة أخرى ما أفضى إلى تبدل طبيعة التناقضات بين المراكز الرأسمالية ونقل تلك الصراعات من مستوى التناحر إلى مستوى التحاور والتنسيق المشترك.
ـــ بسبب ترابط مستويات التشكيلة الرأسمالية الدولية / الإقليمية / الوطنية أفرزت العولمة الرأسمالية واقعاً جديداً تجسد في أن العامل الخارجي المتمثل في مصالح المراكز الدولية الكبرى والشركات الاحتكارية أصبح جزءاً من الصراعات الاجتماعية الداخلية للتشكيلات الوطنية.
ــ تتبدى تشابكات الخارج / الداخل من خلال انحياز قوى الخارج لصالح أحد الأطراف المتصارعة في التشكيلة الاجتماعية الوطنية الأمر الذي أضفي على الصراع الداخلي سمتين أساسيتين واحدة منهما داخلية بمعنى عجز الصراعات الوطنية عن حل التناقضات الاجتماعية لصالح هذا الطرف الوطني أو ذاك وما ينتج عن ذلك من ضرورة الأخذ بمبدأ التوافق المرتكز على توازن المصالح الوطنية. أما السمة الثانية والتي يمكن تسميتها بالخارجية المستندة إلى تجذر المصالح الدولية في التشكيلة الوطنية وما يشترطه هذا الواقع الجديد من مشاركة الخارج في تقرير مسار التطورات الوطنية .
ثانياً: ـ غياب المرجعية الدولية القادرة على حل الأزمات الدولية وذلك بسبب هيمنة الدول الكبرى على صياغة القرارات الدولية، وانتقال مجلس الأمن من مؤسسة دولية عاملة على حل النزاعات الدولية بما يضمن السلام والأمن إلى غطاء سياسي (شرعي) لفرض التوجهات الاستراتيجية للمراكز الرأسمالية.
ثالثاً: ـ صياغة القوانين الدولية الجديدة وإعادة تفسير القديم منها بما يتناسب والطور الجديد من العولمة الرأسمالية وما يفرزه ذلك من مخاطر جدية على أنشطة المنظمة الدولية وفعاليتها في ترسيخ التوازنات بين الدول في العلاقات الدولية.

أ : ـ التيارات الفكرية وتخومها التاريخية: ـ
بات معروفاً أن الجدل الفكري المحتدم دار ومازال حول مهام كبرى واجهت وتواجه البشرية حيث انخرط في هذا السجال ممثلون عن كافة القوى الاجتماعية في هذا البلد أو ذاك، بمعنى أن التعارضات الفكرية لم تشتعل نتيجة لأسباب إرادية بل اشترطتها الوقائع الاجتماعية / الاقتصادية الناظمة لسير التطور في هذه المرحلة الاجتماعية أو تلك من التطور الإنساني.

استناداً إلى تلك الفرضية العلمية نقول أن الصراع الفكري بين الأيدلوجية الليبرالية والنظرية الاشتراكية المناهضة لها احتل الساحة الثقافية الدولية فضلاً عن انعكاسات ذلك الصراع الفكري على المستويات الثقافية الوطنية.
لقد اتخذ الصراع المشار إليه شكلاً استقطابياً خاصة بعد انتقال العالم إلى ثنائية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي حيث عكس هذا الاستقطاب طبيعة الصراع الرئيسى الدائر بين النظامين الاقتصاديين وتجلياتهما الفكرية / السياسية. في هذا السياق نشير إلى أن حدة الصراع الأيديولوجي لم تمنع الحياة الثقافية من احتضان تيارات فكرية / سياسية شكلت نتائج فرعية لطبيعة الصراع الاجتماعي / السياسي بين النظاميين الاجتماعيين السائدين, منها الصراع بين الديمقراطية البرجوازية والفاشية التي عبرت عن روح عنصرية هجومية لرأس المال المتوحش ومنها الصراع بين أطراف الحركة الاشتراكية الأوربية وبين بناء الدولة الاشتراكية السوفيتية. ومنها الصراع الدائر بين الفكر الكولونيالي وفكر حركة التحرر الوطني الهادف إلى الاستقلال والسيادة الوطنية.
إن التيارات الفكرية الفرعية تحيلنا إلى عناوين النقاشات الفكرية الكبرى التي استعر أوارها ولازال متمثلاً برؤىً فكرية كثيرة منها ما هو مناهض للعنف (الثوري) الذي بشرت به ثورة أكتوبر الاشتراكية كما هو حال الاشتراكية الديمقراطية التي نادت بالشرعية الديمقراطية للوصول إلى السلطة السياسية. ومنها من ناهض البناء السوفيتي للاشتراكية واعتبار دولته رأسمالية بيروقراطية. وكذلك الصراع الدائر اليوم داخل تيار الليبرالية الجديدة وعلاقتها بنظام السوق حيث تركز السجال ما بين السوق الحرة المنفلتة من رقابة الدولة ونظمها الوطنية وبين السوق الاجتماعي المرتكز على التوازنات الاجتماعية.
إن الصراع الفكري الذي اشتعل أواره في القرن العشرين لا يمكن فصله عن الصراعات الفكرية التي كانت سائدة في القرن الذي سبقه والتي شكلت بدورها نزاعات فكرية كانت تدور حول القضايا الأساسية لمصير الإنسان وكرامته وخبزه وأمنه الاجتماعي.
انطلاقاً من تلك الرؤية المكثفة نحاول تثبت بعض الملاحظات الأساسية التي تشكل لنا منطلقات فكرية تحدد بنية التحليل اللاحق منها: ـ
أولاً: ـ بات متعذراً مراجعة منجزات الماضي الفكرية بعقلية الحاضر استناداً إلى أن الظروف التاريخية التي اشترطت مضامين النزاعات الاجتماعية هي التي أفضت إلى صياغة التيارات الفكرية المتصارعة ورؤاها السياسية / الاجتماعية.
ثانياً: ـ أصبح من غير المجدي إثارة الجدل حول الشرعية التاريخية لموديل فكري اشترطته ضرورات اقتصادية / سياسية سابقة بهدف تزكية موديل فكري آخر هو في المحصلة الأخيرة نتيجة لتطورات اقتصادية / سياسية معاصرة.
ثالثاً: ـ إن تواصل السجال الفكري بين التيارات الفكرية المختلفة لا يمكن عزله عن المصالح الاقتصادية/ السياسية للقوى الاجتماعية الداخلية المتصارعة والمتشابكة مع المصالح الوطنية / الدولية.

ب : ـ تيار المراجعة التاريخية ومراكزه الثقافية: ـ

بداية نشير إلى أن تيار المراجعة التاريخية الذي تحتضن نشاطه مؤسسات بحثية ومواقع فكرية / ثقافية هو أحد التيارات الرئيسية لليبرالية الجديدة.وهنا يواجهنا السؤال التالي ما هي الركائز الفكرية والأعمدة الثقافية لدعاة مراجعة التاريخ ؟ . وما هي السمات الأساسية لتلك الركائز ؟ .
محاولة التقرب من تلك الأسئلة لابد من حصرها بالعناوين التالية: ـ
أولاً: ـ الروح المثالية الرافضة لدراسة الموروث التاريخي انطلاقاً من تحديد قواه الفاعلة والصانعة لمنجزاته الاقتصادية / السياسية وتجلياتها الفكرية.

ثانياً: ـ النبرة الأيديولوجية الصاخبة والروح العدمية المتلازمة ونفي الفكر الاشتراكي ومنجزاته الاقتصادية / الاجتماعية وتراثه الثقافي.
ثالثاً: ــ التبشير بكونية الثقافة الأمريكية وتقاليدها الديمقراطية والدعوة إلى سيادتها في العلاقات الدولية.
إن السمات المشار إليها تشترط معاينة طبيعة المؤسسات البحثية الحاملة لتيار المراجعة التاريخية ومواقعها في الحياة الثقافية وتأثيراتها على مسار السياسية الدولية.

بداية نقول إن التغيرات التي طرأت على الفكر الليبرالي في مراحله التاريخية تقودنا إلى وضع تلك التحولات في إطارها الملموس بهدف معالجتها تاريخياً لذلك وبهدف حصر البحث في إطاره الزمني نعمد إلى متابعة تلك المتغيرات بمؤشرات عامة تاركين التعرض إلى التفاصيل لمعالجات لاحقة. وبهذا النسق التاريخي نعتمد الموضوعات التالية: ـ
1ــ تلازم تطور الفكر الليبرالي مع تطور المنظومة السياسية للدولة الرأسمالية حيث اقترن ذلك التطور بهيمنة الطبقة البرجوازية المتحركة والمتكيفة على الحياة الاقتصادية / السياسية من جهة، وبمضامين وأشكال الصراعات الاجتماعية السائدة في اللحظة التاريخية الملموسة من جهةً ثانية. وبهذا المعنى نشير إلى أن الدولة القومية بوصفها المنتج السياسي الأبرز للطبقة البرجوازية كانت الحاضنة السياسية والقوة العسكرية المدافعة عن حركة راس المال الفكرية وشعاراته التاريخية.
2ـ إن بناء الدولة القومية ترافق والتطورات الحاصلة على صعيد البناء الاجتماعي / السياسي المستند على القانون، الشرعية الديمقراطية، المواطنة وحقوق الإنسان.
3ــ أفضت الصراعات الاجتماعية بين العمل ورأس المال إلى ظهور نماذج رأسمالية متعددة منها رأسمالية السوق الاجتماعي التي أملتها التوازنات الطبقية والسلم الاجتماعي كما هو الحال في ألمانيا وفرنسا. ومنها دولة الرفاه الاجتماعي كموديل للتضامن الطبقي كما في الدول الاسكندنافية . ومنها النموذج الليبرالي المعتمد على السوق الحرة للرأسمالية الأمريكية.
إن تعدد نماذج أنظمة السوق الرأسمالية المرتبطة بسياسة التوازنات الاجتماعية لا يمكن عزلها عن ازدواجية خيار التطور الاجتماعي التي فرضته الدولة الاشتراكية السوفيتية بعد الحرب العالمية الأولى.
4ـ أدى التطور اللاحق لحركة رأس المال إلى ظهور نموذج الدولة الرأسمالية الاحتكارية التي اتسمت بتداخل وظائفها الاقتصادية / العسكرية مع حركة رأس المال التوسعية وبهذا المعنى فقد أصبحت مؤسسات الدولة الاقتصادية والعسكرية ورشاً حقيقية لتطور رأس المال الوطني فضلاً عن حماية ممراته الدولية بالقوة الدبلوماسية / العسكرية.
إن المنجزات الاجتماعية / السياسية الكبرى التي أفرزتها حركة رأس المال التاريخية تجري مساءلتها فكرياً في الظروف التاريخية المعاصرة وذلك بعد انهيار نموذج التطور الاشتراكي حيث تتعرض ركائزها (المنجزات) للتآكل بسبب انتقال حركة التوسع الرأسمالي من طوري المنافسة والاحتكار المبنية على قوة الاحتكارات الوطنية إلى طور العولمة الرأسمالية المتسمة بتزايد حركة الاندماج والتركز والتمركز بين الاحتكارات الدولية.
5ـ فرض الطور الجديد من العولمة الرأسمالية تحولات جدية على وظائف الدولة في المراكز الرأسمالية تتمثل في هيمنة الاحتكارات الدولية على الوظائف الأساسية للدولة (خصخصة الوظائف الأمنية والتشريعية) ووضعها في خدمة مصالحها الكونية. (1)
هذا الواقع المعاش يمثل مرحلة تاريخية جديدة في تجليات حركة رأس المال التوسعية حيث تتشابك وتتداخل أنشطة وحركة الطواقم البيروقراطية للدولة مع توجهات وحركة القمم القيادية للشركات الاحتكارية لتشكل في نهاية المطاف حركة واحدة تتماشى والمصلحة الدولية لحركة راس المال.
إن انتقال حركة رأس المال من طوره الاحتكاري المتشابك والدولة الرأسمالية إلى مرحلته المعولمة تلازم وتحولات في الفكر الليبرالي الذي انتقل بدوره من محيطه الوطني إلى فضائه الدولي مبشراً بحزمة من الأفكار الجذابة والتي يمكن تحديدها بالموضوعات التالية:ـ

أ: ـــ أفضت العولمة الرأسمالية إلى نشر الليبرالية الجديدة المستندة إلى مبادئ السوق الحر عبر تحرير الدولة من وظائفها الاقتصادية / الخدمية وحصر تلك الوظائف بالمهام القمعية.
ب: ـــ تحرير الدول الوطنية من وظيفة السيطرة على ثرواتها الوطنية وربط حركة تطورها الاقتصادي بحركة تطور الاحتكارات الدولية.
ج: ـــ تعطيل مبدأ السيادة الوطنية بهدف المشاركة في صياغة طبيعة الأنظمة السياسية للبلدان النامية بما يتلاءم ومصالح المراكز الرأسمالية.
د: ـــ التدخل في الصراعات الوطنية عبر مساندة أطراف ليبرالية ضد أطراف اجتماعية أخرى وبهذا الاتجاه تكمن قوة العامل الخارجي في تقرير الشئون الداخلية.
خلاصة القول إن الليبرالية الجديدة بوصفها أيديولوجية رأس المال المعولم تتلخص أهدافها بالمهام التالية: ـ
1: ـ إعادة البناء السياسي / الاقتصادي لدول العالم المخلفة بما يتناسب وحركة رأس المال الرأسمالي المعولم.
2: ـ تعديل القوانين الناظمة للعلاقات الدولية وذلك بتغليب القوة العسكرية / الاقتصادية على منظومة توازن المصالح الدولية.
3: ـ تحجيم الحريات الديمقراطية والمكتسبات الاجتماعية في المراكز الرأسمالية.
إن المهام التي تبشر بها الليبرالية الجديدة تقود إلى توتير التعارضات الاجتماعية وتقود إلى النزاعات الدولية والوطنية.
لقد ارتكزت الأفكار والآراء والشعارات التي تبشر بها أيديولوجية راس المال على حزمة من المؤسسات البحثية التي تشكل مراكز وورش أيديولوجية لنشر تلك المبادئ. وفي هذا السياق نتعرض إلى بعض تلك المؤسسات المؤثرة في السياسية الدولية والتي يمكن حصرها بـــ:
ـ معهد أمريكان انتربرايز المسمى "قلعة المحافظين الجدد" والذي تأسس 1943، وهو أحد أكبر معاهد صنع القرار الأمير كي، ويعتبر من أكثر المراكز تأثيرا على إدارة بوش الابن وتنشط في أروقته مجموعة من المحافظين الجدد ذات الروابط القوية بالجناح اليميني في حزب الليكود في إسرائيل. (2)
ـ معهد واشنطن للشرق الأوسط ومنتدى الشرق الأوسط وهما مركزان يعمل فيهما عدد كبير من الخبراء المتخصصين في الشرق الأوسط يسيطر عليهم التوجه المحافظ الجديد، ويظهر هؤلاء الخبراء بكثافة في أجهزة الإعلام الأمريكية، كما أنهم يدلون بشهاداتهم أمام لجان الكونجرس المختلفة.
ـ مؤسسة هيريتيج التي تم إنشائها عام 1973 كأحد المراكز البحثية التي تعني بالسياسات العامة المحافظة القائمة علي مباديء وقيم العمل الحر وتحجيم دور الحكومة في الاقتصاد والحرية الشخصية وتقوية جبهة الأمن القومي والتقاليد والأعراف الأمريكية المحافظة. (3)
ـ منتدى الشرق الأوسط الذي يضم ثلاث من الشخصيات المهمة في معهد واشنطن تنتمي إلى المنتدى هم: روبرت ستلوف "مدير السياسة" وباتريك كلوسون ومايكل روبين والذي يكثر من الكتابة في العديد من الصحف الأمريكية، ويرأس المنتدى دانييل بايبس ويعمل في المنتدى أيضا السيد مارتن كرامر وهو من معهد واشنطن..
ـ المعاهد والمؤسسات البحثية، ومراكز الدراسات، التي تخضع لهيمنة المحافظين الجدد، ومن خلالها يمارسون تأثيرهم في صناعة القرار الأمير كي، وتوجيهه الوجهة التي يريدون. وفي مقدمتها معهد مشروع القرن الأميركي الجديد، تأسس سنة 1997 تحت رعاية"مشروع المواطنة الجديد"، وللمعهد علاقة مع"معهد التخطيط الأمير كي"هدفه الترويج للزعامة الأمير كية العالمية. ورئيسه هو وليام كريستول. (4)
ـ إضافة إلى مؤسسة برادلي، ومؤسسة"الأميركيون من أجل النصر على الإرهاب"، ومعهد هدسون، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، ومؤسسة الدفاع عن الديموقراطية، فان هناك الكثير من الصحف والمجلات المطبوعات التي تروج لأفكار المحافظون الجدد، وتوجهاتهم الفكرية والسياسية، منها: "مجلة كومنتري"، و"مجلة ناشيونال ريفيو"، و"مجلة ويكلي ستاندارد"

التـي يـرأس تحريرهـا ولـيم كريسـتول، و"نيـو ريبابليـك"، و"ناشـيونال إنتريسـت"، و"بابليـك إنتريست"، مجلة «المحافظين الجدد» الأمريكية وغيرها. (5)

ج: ـ المراجعة العدمية للتاريخ : ـ

تتميز البيئة الفكرية الليبرالية بجملة من السمات العامة أهمها المراجعة التاريخيـة الشـاملة لسـنوات القرن العشرين ومنتجاتـه الفكريـة / السياسـية / الاقتصـادية، وتتركـز هـذه المراجعـة علـى حزمـة محاور فكرية / سياسية يمكن حصرها بثلاث مفاصل أساسية: ـ
المفصـل الأول: ــ تمجيـد الليبراليـة الجديـدة المرتكـزة علـى الشـرعية الديمقراطيـة التـي أنتجتهـا التشكيلة الرأسمالية وبهذا الاتجاه يحاول اليمين الليبرالي والمحافظين الجدد إعادة قراءة التاريخ بما يضمن تمجيد الحقبـة الكولونياليـة واعتبـار جرائمهـا خيـراً للشـعوب المسـتعمرة.، وتترافـق عمليـة تمجيد الجيوش الغازية في التاريخ الاستعماري مع الترويج للتدخل العسكري لفرض الديمقراطيـة على البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية وكذلك تحطيم السيادة الوطنية لبلدان العـالم الثالـث . وتتنـاغم مع هذه التوجهات بعض فصائل الليبرالية العربية رغم أن تمجيد الماضي ومباركة التدخل تحملهـا أشد القوى عدوانية في الرأسمالية المعولمة.
المفصـل الثـاني: ــ القـراءة العدميـة لمنجـزات التجـارب الاشـتراكية وتجـاوز تراثهـا الاجتمـاعي /السياسي / الفكري ومساواته بالتراث الفاشي العنصري. وفي هذا المسعى نتابع محـاولات الإلغـاء الكامل لمنتجات الحقبة التاريخية الماضية بدءاً مـن تـدخل الدولـة فـي الاقتصـاد لصـالح التوازنـات الاجتماعية إلى صيانة الثروات الوطنية مروراً بالحقوق التاريخية للكثيـر مـن القوميـات المرتبطـة ببناء الدولة الفدرالية السوفيتية وانتهاءً بالرفض الشامل والمطلق للـروح الإبداعيـة والبنـي الثقافيـة للمجتمعات الاشتراكية. في هذا الإطار نلفت الانتباه إلا أن القوى الليبراليـة العربيـة وبعـض الكتـل اليسارية تتسابق مع المراكز البحثية الدوليـة للتشـويش علـى تلـك المنجـزات فـي محاولـة لتصـوير التجارب الاشتراكية على إنها أشد الحقب كارثيـة فـي تـاريخ القرن المنصـرم الأمـر الـذي يجعـل التـداخلات العسـكرية والمآسـي الإنسـانية التـي حملتهـا الجيـوش الغازيـة للـدول الكبـرى عمليـة ضرورية لمسار الحضارة(الإنسانية).
المفصل الثالث: ـ مراجعة النزعة الاستقلالية لشعوب العالم الثالث وتصـوير كفاحهـا الاجتمـاعي / السياسـي ومنجزاتهـا الوطنيـة بأنـه ضـرب مـن هـدر الفـرص التاريخيـة لمسـارات التطـور التـي اشترطتها الدول الكولونيالية.
لقد شـملت تلـك المراجعـة منتجـات الثـورات الاجتماعيـة لشـعوب العـالم بوصـفها ـ أي الثـورات ـ المصـدر الأول للمآسـي التـي لحقـت بسـير التطـور الـديمقراطي لشـعوب العـالم الثالـث. وتنـاولـت عمليات المراجعة محاولات تلك الثورات فـي أعـادة التوازنـات الاجتماعيـة وكـذلك حصـر الثـروة الوطنية بيد الدولة الوطنية على أنها ضـرب مـن الاعتـداء علـى الملكيـة الخاصـة المقدسـة ويسـتند المراجعون الجدد في ذلك على ما آلت عليه النتائج النهائيـة لتلـك المحـاولات التـي جيرتهـا القـوى الطفيلية الماسكة بزمام السلطة لصالح إشاعة الاستبداد المبارك مـن القـوى الخارجيـة. . وفـي هـذا المنحى يجـري أيضـا مناهضـة التـاريخ المفعم بالتضـحية ونكـران ألـذات لنشـاط القـوى السياسـية التقدمية وتصوير نشاطها بأنه ضرب من العبثية السياسية.
خلاصة القول إن المراجعين الجدد سعوا جاهدين إلى إخفاء الأسـباب الحقيقـة التاريخيـة التـي أدت إلى تلك النتائج الكارثية.
المفصـل الرابـع: ــ مباركـة الغـزو والعـدوان وإدانـة كفـاح الشـعوب وحـق تقريـر مصـيرها فـي الاستقلال ونهج تطورها الاجتماعي وعد ذلك الحق مقروناً بموافقة (المجتمـع الـدولي) المتماشـي مع مصالح الدول الكبرى. (6) .
إن مباركـة الغـزو والعـدوان يتنـاغم وقضـية مفصـلية أخـرى تتمركـز حـول التشـويش علـى حـق الشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان ولم ير المراجعون الجدد الجوانب الشـاملة للصـراع الـدائر

بين القوى المختلفة الدولية / الإقليمية / الوطنية بل توقفوا عند موضوعة استخدام العنف وربطه بـ (الإرهاب).(7)

المبحث الثاني : ـ الليبرالية العربية الجديدة وجذورها الفكرية: ـ

نشأت الليبرالية الجديدة في بلادنا العربية في العقد الأخير من القرن المنصرم وذلك بعد انهيار الدول الاشتراكية ومنظومتها الفكرية / السياسية.وبهذا المنحى لعبت التطورات الدولية الجديدة المتمثلة (أ) بسيادة التطور الرأسمالي كخيار وحيد للتطور الاجتماعي ودخول العالم مرحلة العولمة الرأسمالية (ب) انتشار الليبرالية الجديدة وما حملته من أفكار وشعارات جذابة دفعت الكثير من الأوساط السياسية إلى تبني القيم الجديدة الناهضة.
إن انحياز الكثير من القوى السياسية والشخصيات العاملة في مجال العلم والثقافة إلى الأفكار الليبرالية لا يمنعنا من الاشارة على ملاحظتين أساسيين واحدة منها تتمثل في أن شعارات الليبرالية الجديدة والشرائح المثقفة العربية المنحازة إليها لا يعبر بالضرورة عن قوى اجتماعية تاريخية ناهضة تشكل في نهاية المطاف مرجعية وطنية لهذا البلد العربي أو ذلك. والملاحظة الثانية أن القوى الليبرالية العربية الناشطة لم تنصهر في كتلة سياسية موحدة الأمر الذي يطرح علينا ضرورة البحث في أصولها الفكرية / السياسية / الاجتماعية والتي يراها الباحث في الأصول التالية: ـ
أولا: ـ الليبراليين العرب الذين ترتبط مصالحهم مع القوى البيروقراطية في الدولة العربية حيث يتبنى هؤلاء الكتاب والصحفيون الليبرالية الجديدة بشقها الاقتصادي المتعلق بتحرير الدولة من وظائفها الإنتاجية / الخدمية وهذه الجمهرة من الليبراليين تعبر في نهاية المطاف عن مصالح قوى طبقية جديدة في طور التكوين يمكن تسميتها بالكمبرادورية الجديدة تتشكل من اندماج قوى القطاعين الاقتصاديين الخاص والعام المترابطة أجندتهم الفكرية / السياسية مع الكتلة البيروقراطية في أجهزة الدولة والتي تسعى بدورها الاستحواذ على الثروات الوطنية تحت شعارات تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الدولة الوطنية. (8)
إن اغتراب الكتلة البيروقراطية المتنفذة في الدولة عن المصالح الوطنية يتأتى بسبب رعايتها لمصالح القوى الطبقية الجديدة الناهضة في الدولة العربية المتحالفة والشركات الاحتكارية الكبرى الساعية إلى تأبيد السوق الحرة في العلاقات التجارية الدولية والرافضة لتدخل الدولة الوطنية في الأنشطة الاقتصادية.
أما الميزة الفكرية الثانية لهذا الفصيل الليبرالي فيمكن تلمسها في رؤيته الرافضة للديمقراطية السياسية واستبعاده لموضوعة التداول السلمي للسلطة تحت شعارات الخصوصية الوطنية والخشية من تفجر الأوضاع المحلية.
وتاسيسا على ما تقدم يخلص الباحث الى استنتاج مفاده أن هذه الشريحة الليبرالية تعبر في الظروف الراهنة عن مصالح التشكل الطبقي الماسك بزمام السلطة السياسية / الاقتصادية والمتشابك مع فعالية الشركات الدولية الكبرى وتوجهاتها التوسعية.
ثانياً: ـ الليبراليون الجدد المنسلخون من الأحزاب التاريخية اليسارية منها والقومية والذين أصيبوا بخيبات متكررة سواء من الدولة القومية ذات النزعات الإرهابية وما قادته من دمار وخراب للبنى الاجتماعية / الاقتصادية أو تلك العناصر اليسارية التي ناصرت النظام الاشتراكي وروجت لعقلية الحزب الواحد وروحه الشمولية.
إن هذا الفصيل الليبرالي الجديد المحاط بهزيمة سياسية بعد تناثر تجربته الاشتراكية واختلال رؤيته لمضامين الديمقراطية السياسية / الاجتماعية المتوازنة اصطف في النهاية مع بعض طروحات المحافظين الجدد خاصة تلك الداعية إلى استخدام القوة لتغيير الأنظمة الاستبدادية والترويج لخراب الفوضى الخلاقة.
إن رؤية الباحث لهذا الفصيل تتكامل إذا أضفنا إليها السمات الأساسية التي لازمت حركته الفكرية والتي يمكن تليخصها بالمحددات التالية: ـ

أ: ـ تبني الأفكار والآراء الجاهزة بمعنى أن النتاج الفكري لهذا الفصيل الليبرالي لا يتعدى سوى التكرار المتواصل للآراء والأفكار التي تحدد مساراتها الأطوار المختلفة من حركة رأس المال التوسعية وهذا ما نراه في تبني هذه العناصر المثقفة للفكر الاشتراكي / القومي / في الماضي المنتج في ظروف تاريخية قد لا تتطابق مع الظروف التاريخية لبلداننا العربية.أو ما نشاهده اليوم في ظروفنا التاريخية المعاشة من تبني تلك القوى للفكر الليبرالي الذي تتدافع الرؤى والمصالح الدولية / الوطنية في تحديد مساراته . (9)
ب: ـ غياب الرؤية التاريخية في التحليل وشدة الانتقال من موقع فكري إلى آخر الأمر الذي أضعف الرصانة العلمية عند كتاب هذه الشريحة الليبرالية وأبعدها عن المساهمة الجدية في حل المشاكل الفعلية لبلداننا العربية
ج: ـ ابتعادها عن المصالح الحقيقية / الاجتماعية / الاقتصادية للناس، رغم إن أغلب عناصرها انخرطت في الكفاح السياسي مدافعة عن هذه الكتلة الاجتماعية أو تلك، وبهذا المسار فان رفعها لشعار المواطنة والذي يتفق الجميع حول أهميته يتزامن وتغييب طبيعة الكتل الاجتماعية الوطنية القادرة على تحقيق هذا المطلب القانوني.
ثالثاً: ـ ليبراليو المنفى المبشرون بالجنة الموعودة والمنساقون مع التغيرات الجديدة التي أفرزتها العولمة الرأسمالية ورغم توافر الشروط الكثيرة للبحث في بلاد المهجر وإمكانية المساهمة في صياغة رؤى جديدة للتغيير في عالمنا العربي إلا أن هذا الفصيل بدا متيقناً بصحة الأفكار والشعارات التي تنتجها المراكز البحثية في الدول الرأسمالية المتطورة متجاهلاً وقائع وسمات التشكيلات الوطنية في بلداننا العربية.
إن التقسيمات المشار إليها وكذلك الجذور الفكرية / السياسية لعناصر التيار الليبرالي تقودنا إلى نتيجة واحدة تتلخص في أن التيار الليبرالي العربي هو تيار مفكك الأوصال يفتقر لقاعدة فكرية موجهة وهذا ما يجعل فعاليته السياسية وتأثيراته الآنية ذات أبعاد هلامية تتصف بضياع الهدف والرؤية المستقبلية.

استنتاجات

بعد هذا الاستعراض المكثف لمضامين المراجعة التاريخية والقوى الحاملة لها ومؤسساتها البحثية لابد من إبداء بعض الاستنتاجات التي أراها ضرورية لاستكمال الرؤية النقدية: ـ
أولاً ـــ تنطلق المراجعة التاريخية من الروح اللاإنسانية لليبرالية الجديدة المتشحة بالروح الانقلابية وحرق المراحل لتغيير العالم بعيداً عن تنوع تشكيلاته الاجتماعية ومستويات تطوره وتعدد ثقافاته الأمر الذي يهدد العالم بحروب ونزاعات متواصلة تحمل التدمير والخراب للمجتمعات الإنسانية. وبهذا المعنى تعد الثورة (الديمقراطية) الدائمة التي يعتمدها المراجعون والهادفة إلى تدمير الأنظمة الاستبدادية وتفكيك الثروات الوطنية وتوزيعها على الشركات الاحتكارية بمثابة عودة إلى موديلات فكرية وأساليب عنفية سبق وان اعتمدتها العسكرية النابليونية لتحرير أوربا من الإقطاعية وأنظمة الحكم المطلق إلى الحرية الرأسمالية. وإذا كانت النزعات الإمبراطورية الفرنسية لرأسمال نابليون هي المحرك الأساس لنشر الديمقراطية البرجوازية فان نزعات المحافظين الجدد هي تعبير عن الأحلام الإمبراطورية الأمريكية في مرحلة الرأسمالية المعولمة. في هذاالاطار يجاهد الليبراليون الجدد على التركيز على المثال الأمريكي ونقد الرؤية الأوربية لمسار تطور العلاقات الدولية مع إيمان عميق في بناء (عالم مغلق يرتكز على قواعد تتخطى القوميات والمفاوضات والتعاون) (10)
ثانياً ـــ إن حقوق الإنسان المجردة والشاملة التي يحملها المراجعون الجدد تتخطى الإطارات الوطنية رغم إن تلك الحقوق تمتاز بسمات عديدة منها: ـ

أ:ـ تاريخيتها بمعنى أن حقوق الإنسان تخضع لمستوى تطور التشكيلات الاجتماعية الوطنية المحددة تاريخياً وكذلك معايشتها لثقافة وطنية تشكل الإطار الحاضن لبنية تلك الحقوق ناهيك عن طبيعة القوى الاجتماعية المطالبة بها ودرجة تطور النظام الاقتصادي القادر على تحقيقها.
إن إطلاق صيغة الحقوق الشاملة والمجردة للإنسان يشكل في نهاية المطاف عملية تراجع حقيقية عن مواجهة الخطوات الفعلية الهادفة إلى تطبيق تلك الحقوق، ناهيك عن كون الحقوق الشاملة صيغة مثالية تتقارب ومفاهيم الأممية الشيوعية التي تبنتها الحركات الاشتراكية العمالية رغم أنها في حالة المراجعين الجدد هي وحدة دولية شكلية يكمن جوهرها في تحالف الشركات الاحتكارية ورأسمالها المعولم.
ب: ـ إن حقوق الإنسان تكون مشروطة في الزمان والمكان مترابطة وبنية التناقضات الوطنية وبهذا فان تلبية تلك الحقوق باعتماد على العامل الخارجي لابد إن تترافق وإعادة التوازن الداخلي لمكونات التشكيلة الوطنية بمعنى توازن مصالحها الداخلية.
إن التجربة التاريخية التي أفرزتها السنوات الماضية تشير إلى وقوف العامل الخارجي إلى جانب كتل اجتماعية مقابل كتل أخرى الأمر الذي أفضى إلى تزايد حدة الصراعات الوطنية. .
ج: ـ إن الملاحظات المشار إليها تكتمل بموضوعة أخرى يكمن مضمونها في مطالبة المراجعون الجدد بإلغاء وظائف الدولة الاقتصادية / الخدمية وبذلك يصطفون مع النظرية الفوضوية و(حرب الجميع ضد الجميع) وذلك لعدم إدراكهم أن الدولة في البلدان النامية تشكل الإطار الضامن لوحدة التشكيلة الوطنية والعامل الأساسي القادر على توفير الحد الأدنى من التطور باتجاه الانتقال من النزعة القبلية إلى الروح الوطنية.
د: ـ إن إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية ونقلها من علاقات الهيمنة والتبعية إلى علاقات ترتكز على موازنة المصالح الوطنية / الدولية تشكل الإطار الضامن لتطور حقوق الإنسان في أطر وطنية متجاوبة والمتطلبات القانونية الدولية.
تلخيصاً يمكن القول إن المراجعة التاريخية كتيار في الليبرالية الجديدة يعبر عن المصالح الاجتماعية / الاقتصادية لأكثر القوى عدوانية في الرأسمالية المعولمة بسبب معتقداتها الأيديولوجية المرتكزة على تخطي الحدود واستخدام القوة وتفكيك الدول وبهذا فان فكر المراجعين الجدد يتماشى والفكر الفاشي الجديد المغلف بنبرة عنصرية أمريكية. هذا إذا اعتبرنا أن الفاشية الجديدة هي تزاوج النزعة العنصرية مع الروح الإمبراطورية المدعومة بالبوارج الحربية.

الهوامش والمراجع

1: ـ يرى الباحث أن الاحتكارات الدولية تشترط عدم لجوء الدول النامية إلى قوانينها الوطنية في حل النزاعات بينها وبين الدولة، فضلاً عن مطالبتها بتكييف التشريعات الوطنية بما يتلاءم ومصالحها الاستراتيجية .
2: ـ يشير تقرير واشنطن إلى أن المعهد يضم لين تشيني زوجة ديك تشيني وريتشارد بيرل رئيس اللجنة الاستشارية لوزارة الدفاع سابقاً وعضو مجلس إدارة الجير وسالم بوست، كذلك دافيد وار مسر رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في المعهد وصموئيل هنتنغتون، وإليوت كوهين، وغير ترد هيميلفارب، أعضاء في مجلس مستشاريها الأكاديميين.
انظر: ـ تقرير واشنطن العدد 35 والمؤرخ 3 ديسمبر/كانون الأول 2005
http://www.taqrir.org

3: ـ رئاسة المؤسسة يقودها حالياً أدوين فولنر Edwin J.Fealuer وهو أحد المحافظين البارزين العاملين في العديد من اللجان الحكومية ومجالس الإدارة. في عام 1989منحه الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وسام الرئاسة المدني إشادة بجهوده وتأثيره في رسم ملامح السياسات الأمريكية. ويشتهر خبراء مؤسسة هيريتيج بدورهم في رسم وتشكيل "مبدأ ريجان" أو Reagan Doctrine الذي كان مستخدماً إبان الحرب الباردة والذي صور الاتحاد السوفيتي علي أنه إمبراطورية الشر" والذي برر مساندة السياسة الأمريكية للحركة المناهضة للشيوعية في جميع أنحاء العالم.
انظر: ـ تقرير واشنطن العدد 35، المؤرخ 3 ديسمبر/كانون الأول 2005
http://www.taqrir.org

4: ـ تشير مجلة الغد إلى إن العديد من الذين كانوا على علاقة بالمعهد، يشغل مناصب رفيعة في الإدارة
الأمير كية الحالية. ومن الأسماء الموقعة على إعلان مبادئ المعهد؛ دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، بول وولفوفيتز، إليوت برامز، وزالماي خليل زاد. والمعهد أصدر سلسلة من الرسائل المفتوحة والمذكرات، موجهة للرئيس، وافتتاحيات الصحف، مساهمة في توجيه السياسات العامة.
انظر: ـ مجلة الغد 12 أب إلى 2006 http://www.alghad.jo/index.php
5: ـ يشير تقرير واشنطن إلى أن حجم الاهتمام الذي تحصل عليه هذه المراكز يعتبر حجماً غير طبيعياً، فالأوصياء. (وفقاً لمجلة تقرير واشنطن) في لجارديان عن مراكز الأبحاث في 19 أغسطس 2002 فإن معهد واشنطن مثلا قام بنشر ما يصل إلى 90 مقالا بواسطة أعضائه في شكل مقالات افتتاحية في أشهر الصحف الأمريكية.ويرى تقرير واشنطن إن تأثير هذه المراكز يرجع إلى حجم التمويل الهائل الذي تملكه من المانحين ومجالس الأوصياء .
انظر: ـ تقرير واشنطن العدد 35المؤرخ في 3 ديسمبر/كانون الأول 2005
http://www.taqrir.org

6: ـ: أشارت شبكة النبأ المعلوماتية - إلى أن قانون 23 شباط فبراير 2005 الذي أقرته الجمعية الوطنية الفرنسية والمتضمن تمجيد "الدور الايجابي للاستعمار الفرنسي فيما وراء البحار لا سيما في شمال أفريقيا" أوصى بان يدرج في الكتب المدرسية "الاعتراف بتضحيات مقاتلي الجيش الفرنسي المنحدرين من هذه الأراضي وإعطائهم الأهمية المرموقة التي يستحقونها".
في المقابل قال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في نهاية حزيران عام 2005 (إن هذا القانون يشكل ضرراً عقلياً يضاهي إنكار الجرائم).
انظر: ـ شبكة النبأ المعلوماتية الثلاثاء 18/ تشرين ألأول/2005 http://www.annabaa.org

7: ـ: يرى الباحث إن واحدة من المفارقات المهمة في سياق مراجعة التاريخ تتمثل في أن المراجعة التاريخية تحمل ازدواجية صارخة فمن جانب هناك حرية واسعة في إعادة النظر في الحقائق التاريخية ومن الجانب الآخر هناك قوانين تعاقب من يحاول مراجعة التاريخ الأوربي والتشكيك بالهولوكوست.
انظر مثلاً في هذا المجال القانون الفرنسي الصادر عام 1990 المسمى بقانون " فابيوس – جيسو والذي يقضي بمعاقبة من ينكر محرقة النازيين لليهود بالحبس لمدة سنة بالإضافة إلى غرامة مالية قيمتها ثلاثمائة ألف فرنك فرنسي.
انظر: ـ مجلة البيان العدد 292 تشرين أول 2006 http://www.albayan-magazine.com
8: ـ نقل جميل مطر عن الكاتب والت الذي أكد إن من سلبيات العولمة (الحلف «الصاعد» في كثير من الدول بين رأسمالية الدولة والقطاع الخاص، وتتضح خطورة هذا الحلف في حالة بالغة «الشذوذ» يلتزم فيها القطاع العام بقواعد العولمة ومبادئها ويلتزم فيها القطاع الخاص بقواعد هيمنة الدولة على الاقتصاد والتحكم في تسييره).
أنظر: ـ جميل مطر / تشريح السياسة الأمريكية الحياة اللندنية بتاريخ14 أب 2006
9: ـ أورد الكاتب جميل مطر عن مارك دانر مقالاً ً بعنوان الطريق السرية إلى الحرب نقل فيه عن مسئول أمريكي كبير في حديث مع صحافي في مجلة "تايم" الأمريكية قوله:
"نحن الآن إمبراطورية.. وفي كل عمل نقوم به نخلق واقعاً. وبينما أنتم منشغلون بدراسة هذا الواقع الذي خلقناه، نكون قد انتقلنا إلى عمل آخر، نخلق به واقعاً جديداً، تدرسونه هو الآخر، وهكذا تسير الأمور. نحن نصنع التاريخ. أما انتم، كلكم، فوظيفتكم الوحيدة دراسة ما نعمل".
انظر: ـ جميل مطر الخليج الإماراتية بتاريخ 17 آب، 2006

10: ـ أشار الكاتب ليون هادر إلى دعوة المؤرخ الأمريكي فكتور دافيس الأمريكيين والأوربيين إلى إدراك حقيقة أنهم متجهون نحو الانفصال الجيوـ سياسي إن لم يكن نحو الطلاق.
انظر: ـ ليون ها يدر عاصفة الصحراء/ فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إصدار الدار العربية للعلوم صفحة154